J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 30 (2): 897 - 903, 2005

ANALYSIS STUDY COTTON POLICIES ANALYSIS MATRIX AFTER AND BEFORE APPLYING AN ECONOMIC LIBERALIZATION POLICY OF EGYPTIAN COTTON

El-Maghraby, M.M.G.* and S.W.M. Mohamed**
* Agric. Economic Dept., Fac.of Agric., Mansoura
**Agric. Economic Res. Inst., Agric. Res. Center

دراسة تحليلية لمصفوفة تحليل السياسات القطنية قبل وبعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري

محمد محمد جبر المغربي* وسامح وحيد مرسي محمد**
* قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة
** معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

الملخص

يتضح من نتائج مصفوفة تحليل السياسات القطنية أن سياسة الدولة بشأن إنتاج وتسعير القطن محلياً خلال فترة ما قبل انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري (١٩٧٩-١٩٩٣) تلجأ إلى فرض ضرائب غير مباشرة (ضمنية) على المنتجين الزراعيين وذلك بتسعير القطن بأسعار تقل عن قيمته الحقيقية حيث يحصل المنتج على ما يعادل ٣٣% من قيمة منتجاته بالأسعار العالمية وتحمله لضرائب ضمنية أو مستترة تقدر بحوالي ٦٧% من عوائد هذه المنتجات بالأسعار العالمية أما خلال الفترة الثانية أى بعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري حصل المنتج على ٤٥% من قيمة منتجاه بالأسعار العالمية أى أن إجراءات التحرر الاقتصادي ساعدت على تقليل الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للقطن المصري.

وكذلك بالنسبة لعناصر الإنتاج حيث وجد دعم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يقدر بحوالي ٢٤% وتحمل المزارع نحو ٧٦% من قيمة مستلزمات الإنتاج وذلك قبل انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري أم بعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري فقد وصل الدعم إلى نحو ١٤% وتحمل المزارع نحو ٨٦% من تكاليف مستلزمات الإنتاج مما يعنى أن سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري أدت إلى انخفاض الدعم المقدم لمستلزمات الإنتاج من قبل الدولة.

وكذلك بالنسبة للضرائب الصافية التي يتحملها المنتج حيث تقدر بنحو ٦٩% من القيمة المضافة لمحصول القطن بالأسعار العالمية وبعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري انخفضت نسبتها إلى ٦٤% مما يعنى أن إتباع هذه السياسة أدت إلى ارتفاع القيمة المضافة لمحصول القطن وكذلك تقليص التشوهات السعرية في السوق المحلية لكل من مستلزمات الإنتاج والمنتجات.

وكذلك وجد أن مصر لها ميزة نسبية في إنتاج القطن في الأسواق العالمية حيث وجد أن قيمة معامل الميزة النسبية قبل انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي كانت ٠,١١١ أما بعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري فقد بلغ معامل الميزة النسبة نحو ٠,١١٦ وهو ما يشير إلى زيادة تمتع مصر بالميزة النسبية في إنتاج محصول القطن. وهذا تشير النتائج بصفة عامة إلى أن السياسات التي اتبعت خلال الفترة الأولى (١٩٧٩-١٩٩٣) كانت في غير صالح المنتج لوجود ضرائب ضمنية عالية أم خلال الفترة الثانية (١٩٩٤-٢٠٠٣) فقد انخفضت نسبة الضرائب التي يتحملها المنتج نتيجة لانتهاج سياسة التحرر الاقتصادي غير أن سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري والتي اتبعت ابتداء من موسم ١٩٩٤/٩٣ تمثل أفضل السياسات التي اتبعت خلال فترتي الدراسة لانخفاض نسبة الضرائب الضمنية.

تمهيد:

السياسة القطنية هي مجموعة الإجراءات بأنواعها التي تتخذها الدولة والمتعلقة بشئون القطن لتحقق بها الأهداف الرئيسية المرجوة لصالح الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.وجدير بالذكر أن أهداف السياسة القطنية ثابتة أما الإجراءات التي تسعى إلى بلوغها فهي بالطبع متغيرة .ذلك بان الأهداف تحكمها أوضاع ومبادئ مقررة وهي الأوضاع التي تقوم عليها السياسة القطنية.وهناك طريقتين يمكن بهما الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسات القطنية(السياسة الكمية) و(السياسة النوعية) ،ويقصد بالسياسة النوعية

إحداث تغيير في بعض الصفات النوعية للمقتصد القطني .أما السياسة الكمية فيقصد بها تغيير بعض الثوابت أو الأساليب أو السبل أو الوسائل السياسية دون الإخلال بالإطار الكمي للبنيان الزراعي . ومن أمثلة السياسات الكمية تدخل الدولة لتغيير التركيب التنافسي للأسواق من أسواق منافسة كاملة إلى أسواق احتكارية كمثال،أو العكس.

هدف الدراسة:

إن الغرض الرئيسي من تحليل مصفوفة تحليل السياسات هو قياس أثر السياسة الحكومية علي الربحية علي المستوي الخاص للنظام الزراعي وكفاءة استخدام الموارد .إن تكنيك مصفوفة تحليل السياسة يسمح بمقارنة الربحية المالية لسلعة معينة (القطن) بالربحية الاقتصادية في ضوء أن السلعة تخضع لظروف التجارة الحرة . والمعاملات المقدرة علي أساسيات بيانات مصفوفة تحليل السياسة تسمح بإجراء ترتيب لأنظمة السلعة ككل أو لكل مرحلة من مراحل نظام السلعة علي حدة:

مصادر البيانات:

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: يعتمد هذا البحث على استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي ألوصفي حيث استخدم هذا الأسلوب في التعرف على الإطار الاقتصادي لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري للقطن المصري ويستند هذا البحث على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة ، وغير المنشورة خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، وذلك من خلال نشرات وتقارير سجلات وزارة الزراعة والقطاع الاقتصادي بها ومعهد بحوث الاقتصاد الزراعي والبنك المركزي المصري والأهلي المصري وغيرها من مصادر البيانات بالإضافة إلى العديد من المراجع والأبحاث والكتب العربية المتصلة بموضوع البحث.

مصفوفة تحليل السياسات القطنية:

تستخدم مصفوفة تحليل السياسة[1] (PAM) لتحليل أثر السياسات الحالية علي التكاليف والعوائد للإنتاج الزراعي .وتشير النتائج إلي توصيف للمحاصيل المتنافسة في ضوء السياسات الحالية والتي تؤثر علي أسعار المدخلات والمخرجات وإلي أي مدي تتغير الأرباح في ضوء تغير السياسات ومن خلال مصفوفة تحليل السياسة يمكن قياس الكفاءة الاقتصادية أو الميزة النسبية والتي تعطي معلومات هامة عن أفضل توزيع للقروض والاستثمارات . إن الغرض الرئيسي من تحليل مصفوفة تحليل السياسات هو قياس أثر السياسة الحكومية علي الربحية علي المستوي الخاص للنظام الزراعي وكفاءة استخدام الموارد .إن تكنيك مصفوفة تحليل السياسة يسمح بمقارنة الربحية المالية لسلعة معينة (القطن) بالربحية الاقتصادية في ضوء أن السلعة تخضع لظروف التجارة الحرة . والمعاملات المقدرة علي أساس بيانات مصفوفة تحليل السياسة تسمح بإجراء ترتيب لأنظمة السلعة ككل أو لكل مرحلة من مراحل نظام السلعة علي حدة.

بعض المفاهيم الهامة:

١- معامل الحماية الاسمي(NPC):

يشمل معامل الحماية الاسمي مقارنة بين السعر المحلي للمخرجات ونظيرة مقدرا بالأسعار العالمية بعد تحويلة باستخدام سعر الصرف للعملة الوطنية ،وبالتالي يعكس مستوى الحوافز أو الدعم المقدمة للمزارعين المحليين.فإذا كانت قيمة ١< NPC يعني وجود دعم ضمني للمنتجين أما إذا كان NPC<١ يعني تحمل المنتجين لضرائب ضمنية أما في حالة ١= NPC يعني عدم تدخل حكومي ويعكس غياب كل صور التدخل في الأسعار.

٢

- معامل الحماية الاسمي لعناصر الإنتاج(NPI):

يمثل معامل الحماية الاسمي لعناصر الإنتاج نسبة بين سعر عناصر الإنتاج مقاسة بالأسعار العالمية وسعر عناصر الإنتاج مقاسة بالأسعار الاقتصادية . فإذا كانت قيمة ١< NPI يعني وجود دعم لعناصر الإنتاج للمنتجين أما إذا كان NPC<١فرض ضرائب علي المنتجين لعناصر الإنتاج

---

[1] علي عاصم فؤاد عبد العزيز :(دكتور) مصفوفة تحليل السياسات ،قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة ،جامعة القاهرة، 2001.

جدول رقم (١) : كيفية حساب الإيراد مقيما اقتصاديا من محصول القطن خلال الفترة (1979-1993)

السنوات / بيان	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1988	1989	1990	1991	1992	1993	المتوسط
سعر التصدير	91.2	90.3	90.1	70.5	73.9	97 6	104	105.9	342.8	391.9	536.2	636.66	474.76	383.94	
سعر الصرف الرسمي	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	-	-	-	-	
سعر الصرف الحر	0.75	0.82	0.92	1.09	1.17	1.27	1.595	1.88	2.39	2.61	2.86	3.19	3.32	3.37	
سعر التصدير المعدل (١)	97.71	105.78	118.42	109.78	123.52	177.07	236.97	284 42	1170.42	1461.22	536.2	636.66	474.76	383.94	
تكاليف النقل (٢)	6.5	6.5	8.5	6.5	8.5	8.5	10.5	10.5	12	12.5	13.25	13.75	14.5	15	
تكاليف الحلج (٣)	4.91	5.83	6.71	8.48	8.48	9.95	9.77	13.01	17	19.6	19 6	22 5	24.5	27	
قيمة المشتقات (٤)	2.25	2.5	3	3.28	3 29	3.29	3.53	7 54	10.12	12	12	12	12	15	
سعر الظل قطن شعر (٥)	88 55	95.95	108.21	99.08	109.83	161 91	220 23	268 45	1151.54	1441.12	515.35	612.41	447.76	356.94	
سعر الظل قطن زهر (٦)	99.18	107.48	121.2	110 97	123 01	181 34	246.66	300.66	1289 72	1614.05	577.19	685 499	501 49	399 77	
متوسط الإنتاج (٧)	6.84	7.18	7.14	7.21	6.8	6.77	6.55	6.79	5.35	5.03	5.21	5.89	7.15	7.78	
الإيراد الحقيقي (٨)	678.36	771.56	865.3.6	800.09	836.47	1227.67	1615.62	20.41.48	6900.02	8118.672	3007.16	4039.95	3585.56	3110.12	3105.842

المصدر: جمعت وحسبت من، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٢) : كيفية حساب الإيراد مقيما اقتصاديا من محصول القطن خلال الفترة (1994-2003)

بيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط
سعر التصدير	400.5	755.7	829.52	790.4	860.12	907.2	875.6	940.16	1107.76	1250.55	
سعر الصرف الرسمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
سعر الصرف الحر	3.4	3.41	3.4	3.41	3.41	3.42	3.65	4.07	4.63	5.89	
سعر التصدير المعدل (١)	400.5	755.7	829.52	790.4	860.12	907.2	875.6	940.16	1107.76	1250.55	
تكاليف النقل (٢)	15	15.5	16	16.5	17	17.5	18.5	20	22	25	
تكاليف الحلج (٣)	28	31	33	34	35.5	37	39.5	42	45	47.5	
قيمة المشتقات (٤)	15	16	17	18	18.5	20	21.5	22	22.5	24	
سعر الظل قطن شعر (٥)	372.5	725.2	797.52	757.9	826.12	872.7	839.1	900.16	1063.26	1202.05	
سعر الظل قطن زهر (٦)	417.2	812.224	893.22	848.848	925.2544	977.424	939.792	1008.179	1190.851	1346.296	
متوسط الإنتاج (٧)	5.98	5.72	6.26	6.8	6.5	6.07	6.78	7.23	6.85	6.56	
الإيراد الحقيقي (٨)	2494.86	4645.92	5591.56	5772.17	6014.15	5932.96	6371.79	7289.14	8157.33	8831.70	6110.16

المصدر: جمعت وحسبت من معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

٣- معامل الحماية الفعال (EPC):

معامل الحماية الفعال يهتم بقياس التشوهات علي مستوي أسواق المخرجات والمدخلات التشوهات السعرية [٢] مفهومه عدم وجود سوق كامل المنافسة، بمعني آلية السوق في تحديد السعر. وعموماً فأن معامل الحماية الفعال ما هو إلا نسبة القيمة المضافة لمنتج معين محسوبة عند أسعاره المحلية إلي القيمة المضافة له المحسوبة بالأسعار العالمية ، فإذا كانت قيمة EPC>١يعني وجود دعم ضمني لتلك السلعة(القطن) أما إذا كان EPC<١ يعني تحمل المنتجين لضرائب ضمنية علي نشاط تلك السلعة .

٤- تكلفة الموارد المحلية أو معامل الميزة النسبية (DRC):

ما هو إلا نسبة المنافع للتكاليف في مصفوفة تحليل السياسة ويستخدم مفهوم تكلفة الموارد المحلية في قياس كفاءة الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق العالمي ، فإذا كانت قيمة DRC<١فهي تعكس أننا نحتاج إلي أقل من وحدة بين الموارد المحلية لكي تحقق وحدة نقد أجنبي وتعني كذلك وجود ميزة نسبية في الإنتاج . فإذا كانت قيمة DRC>١فهي تعني أن أكثر من وحدة من الموارد المحلية تستخدم للحصول علي وحدة واحدة من النقد الأجنبي .

نتائج مصفوفة تحليل السياسات القطنية

(١) معامل الحماية الاسمي للمخرجات:

تبين مؤشرات الجدول رقم (٦) أن قيمة معامل الحماية الاسمي خلال فترتي الدراسة تقل عن الواحد الصحيح وهو ما يشير إلى أن سياسة الدولة بشأن إنتاج وتسعير القطن محليا تلجأ إلى فرض ضرائب غير مباشرة (ضمنية) على المنتجين الزراعيين وذلك بتسعير القطن بأسعار تقل عن قيمته الحقيقية ، حيث قدر معاملة الحماية الاسمي في الفترة الأولى (١٩٧٩-١٩٩٣) بحوالي ٠,٣٣ وهذا يعني أن المنتج يحصل على ما يعادل ٣٣% من قيمة منتجاته بالأسعار العالمية .وتحمله لضرائب ضمنية أو مستترة تقدر بحوالي ٦٧%من عوائد هذه المنتجات مقيمة بالأسعار العالمية . كما أظهرت نتائج معامل الحماية الاسمي في الفترة الثانية (١٩٩٤-٢٠٠٣) انخفاض في نسبة هذه الضرائب حيث انخفضت الى نحو ٥٥% حيث بلغ معامل الحماية الاسمي ٠,٤٥ أي أن المنتج يحصل على ما يعادل ٤٥% من قيمة منتجاته بالأسعار العالمية . أي أن إجراءات التحرر الاقتصادي قد ساعدت على تضييق الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لقطن واستمرار هذا الاتجاه يعمل على زيادة كل من مساحة وبالتالي الإنتاج.

(٢) معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج:

وتبين مؤشرات الجدول رقم (٦) أن قيمة معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج خلال فترتي الدراسة تقل عن الواحد الصحيح وهو ما يشير إلى أن سياسة الدولة المتبعة تقدم دعم لعناصر الإنتاج سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولان الملاحظ أن قيمة معامل الحماية الاسمي للعناصر الإنتاج في مرحلة ما قبل التحرر الاقتصادي للقطن المصر كانت ٠,٧٦ مما يعني أن المنتج يحصل على دعم قدرة ٢٤%ويتحمل المزارع ٧٦% من تكاليف مستلزمات الانتاج أما خلال الفترة الثانية (١٩٩٤-٢٠٠٣) ونتيجة لإتباع سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري فتشير قيمة معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج بحوالي ٠,٨٦ مما يعني حصول المزارع علي ١٤% دعم خلال الفترة الثانية سواء بطريقة مباشرة أغير مباشرة يتحملها المنتج نسب٨٦%من تكاليف مستلزمات الإنتاج مما يعني أن سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري قد أدت إلي انخفاض الدعم المقدم لمستلزمات الإنتاج من قبل الدولة.

(٣) معامل الحماية الفعال:

تشير النتائج بالجدول رقم (٦) أن قيمتي معامل الحماية الفعال كانت اقل من الواحد الصحيح وهو ما يشير إلى وجود ضرائب ضمنية صافية على المنتج حيث تم أخذ قيمة مستلزمات الإنتاج في الاعتبار وهو امتداد طبيعي لمفهوم معامل الحماية الاسمي إلا انه يهتم بقياس التشوهات علي مستوي أسواق المخرجات والمدخلات والدعم المقدم للمدخلات والعكس صحيح وعلى هذا الاساس يمكن قياس صافي التأثير على

---

[2] سامية رياض عطية :دراسة اقتصادية للسياسات السعرية لبعض المحاصيل الزراعية المصرية . رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة،جامعة عين شمس ،2002،ص92.

السياسة الاقتصادية محليا علي أسواق المخرجات والمدخلات معاً، وقد بلغ معامل الحماية الفعال في الفترة الأولى (١٩٧٩-١٩٩٣) حوالي ٠,٣١ وهو ما يعني تحمل المنتج لضرائب ضمنية صافية تقدر بحوالي ٦٩% من القيمة المضافة لمحصول القطن بالأسعار العالمية ، وفي الفترة الثانية (١٩٩٤-٢٠٠٣) وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري استمر وجود هذه الضرائب وانخفضت نسبتها إلى ٦٤% حيث بلغ معامل الحماية الفعال نحو ٠,٣٦ ويتضح من تلك النتائج أن إجراءات التحرر الاقتصادي قد أدت إلى ارتفاع القيمة المضافة لمحصول القطن وان الفرق بين القيمة المضافة بأسعار السوق المحلي ومثيلتها بأسعار السوق العالمي قد انخفض بشكل واضح إشارة إلى تقليص التشوهات السعرية في السوق المحلية لكل من مستلزمات الإنتاج والمنتجات.

(٤) معامل تكلفة الموارد المحلية:

أشارت نتائج قياس معامل تكلفة الموارد المحلية أو معامل الميزة النسبية في الجدول رقم (٦) إلى تمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج محصول القطن في الأسواق العالمية حيث بلغت قيمة معامل الميزة النسبية في الفترة الأولى (١٩٧٩-١٩٩٣) حوالي ٠,١١١ وهو ما يشير إلى الميزة النسبية لمصر في إنتاج محصول القطن أما خلال الفترة الثانية فقد بلغت قيمته حوالي٠,١١٦ وهو ما يشير أيضا إلى زيادة واستمرار تمتع مصر بالميزة النسبية في إنتاج محصول القطن. هذا وتشير النتائج بصفة عامة إلى أن السياسات التي اتبعت خلال فترة الدراسة الأولى كانت في غير صالح المنتج لوجود ضرائب ضمنية عالية مما أدى إلى انخفاض الحافز لدي المنتج لزيادة كل من إنتاجية و إنتاج محصول القطن غير أن سياسة التحرر الاقتصادي للقطن المصري والتي اتبعت ابتداء من موسم ١٩٩٤/٩٣ تمثل أفضل السياسات التي اتبعت خلال فترتي الدراسة لانخفاض نسبة الضرائب الضمنية.

جدول رقم (٣) : متوسط تكاليف إنتاج الفدان من محصول القطن وفقا لاجور ومستلزمات الإنتاج مقيمة ماليا واقتصاديا خلال فترتي الدراسة (أولا ماليا)

بيان	(1993-1979)	(2003-1994)
أجور عمال	292.9	532.19
أجور حيوانات	6.66	1.54
أجور آلات	61.84	181.28
ثمن تقاوي	7 72	44.48
ثمن السماد البلدي	33.53	72.16
ثمن السماد الكيماوي	40.41	156.95
ثمن المبيدات	13.23	54.35
الإيجار	101.7	102.87
المصاريف	39.1	627.84
الجملة	597.09	1773.66

المصدر: جمعت وحسبت من معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة.

(ثانيا اقتصاديا)

بيان	(1993-1979)	(2003-1994)
أجور عمال	146.46	226.1
أجور حيوانات	6.6	1.54
أجور آلات	71.67	210.1
ثمن تقاوي	8.87	51.11
ثمن السماد البلدي	35.15	72.16
ثمن السماد الكيماوي	64.65	251.12
ثمن المبيدات	26.13	107.4
الإيجار	101.7	102.87
المصاريف	41.47	627.84
الجملة	502.7	1690.23

المصدر: جمعت وحسبت من معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.النشرة الاقتصادية. أعداد متفرقة.

جدول رقم (٤): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن خلال الفترة (1979-1993)

البيان	الإيرادات	المستلزمات	جملة العمل	إيجار الأرض	صافي العائد
التقييم المالي	1039.55	133.95	361.41	101.7	-442.49
التقييم الاقتصادي	3105.8	176.27	224.72	101.7	-2603.11
أثر السياسة الزراعية	-2066.25	-42.32	136.69	0	2160.62

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول (1,2) .

جدول رقم (5): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن خلال الفترة (1994-2003)

البيان	الإيرادات	المستلزمات	جملة العمل	إيجار الأرض	صافي العائد
التقييم المالي	2754.76	955.78	715	102.87	981.11
التقييم الاقتصادي	6110.16	1109.6	477.74	102.87	4419.95
أثر السياسة الزراعية	-3355.4	-153.82	237.26	0	-3438.84

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول (2,3) .

جدول رقم (6) : نتائج مصفوفة تحليل السياسة القطنية خلال فترتي الدراسة الأولى(1979-1993) الثانية (1994-2003)

بيـــــــــان	فترة ما قبل التحرر الاقتصادي للقطن المصري (1979-1993)	فترة ما بعد التحرر الاقتصادي للقطن المصري (1994-2003)
معامل الحماية الاسمي (NPC)	0.33	0.45
معامل الحماية الاسمي (NPI)	0.76	0.86
معامل الحماية الفعال(EPC)	0.31	0.36
معامل الميزة النسبية(DRC)	0.111	0.116

المصدر: حسبت من الجداول رقم (4,5) بالملحق.

المراجع

١. علي عاصم فؤاد عبد العزيز :(دكتور) مصفوفة تحليل السياسات ،قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعـة ،جامعة القاهرة، 2001.

٢. سامية رياض عطية :دراسة اقتصادية للسياسات السعرية لبعض المحاصيل الزراعية المصرية ، رسـالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة،جامعة عين شمس ،2002،ص92.

٣. معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، نشرة ا الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة (١٩٧٩-٢٠٠٣).

٤. وزارة التجارة الخارجية والصناعة، تقرير التجارة الخارجية المجمع،أعداد متفرقة (١٩٧٩-٢٠٠٣).

٥. البنك الأهلي المصري،النشرة ألاقتصادية، أعداد متفرقة (١٩٧٩-٢٠٠٣).

٦. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة (١٩٧٩-٢٠٠٣).

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 30 (2), February, 2005

ANALYSIS STUDY COTTON POLICIES ANALYSIS MATRIX AFTER &BEFOR APPLYING AN ECONOMIC LIBERALIZATION POLICY OF EGYPTIAN COTTON

El-Maghraby, M.M.G.* and S.W.M. Mohamed**
***Agric. Economic Dept., Fac.of Agric., Mansoura**
****Agric. Economic Res.Inst.Agric.Res.Center**

ABSTRACT

Show the results of cotton Policies Analysis Matrix (CPAM) country policy to product and price cotton local through period before Applying an economic liberalization policy of Egyptian cotton (1979-1993) it makes taxes indirect on agricultural producers to give less price not the same price where get the producer equal 33% from the real price not the some world price and he gives about 67% taxes indirect from world price. But through the second period after applying an economic liberalization policy Egyptian cotton (1994-2003) the producer get about 45% production price as world price so applying an economic liberalization policy of Egyptian cotton it make a little different between local price and world price for Egyptian cotton.

As for production resources found support about 24% and the producer cost about 76% from total cost so before applying an economic liberalization policy, but after applying an economic liberalization policy the support is less about 14% and the producer cost about 86% from total cost that mean this policy it causes decrease in support from the country.

As net taxes which the producer do it is about 69% added value for Egyptian cotton world price, but after applying this policy it decreases to 64% that mean this policy makes increase in added value for Egyptian cotton and also decrease exchange prices in local market for production resources and production.

Egypt has comparative advantage to product cotton in the world markets, this comparative advantage about 0.111 before applied the policy, but after applied the policy the comparative advantage is 0.116 that mean Egypt has bigger advantage to produce cotton the. results of this study are, the policies were applied before (1979-1993) it was not correct to help the producer because there is higher taxes but after applied the policy (199402003) taxes are decrease.